يعتبرهذا النص بمثابة وثيقة توثيقية حصراً وليس له أي أثر قانوني. ولا تتحمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية عن محتواه. النسخالأصلية من القوانين ذات الصلة، بما في ذلك ديباجاتها، هي تلك المنشورة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، والتي يمكن الرجوعإليها من خلال EUR-Lex. النصوص الرسمية
يمكنالوصول إليها مباشرة من خلال الروابط المضمنة في هذه الوثيقة

► **ب** **لائحةتفويض المفوضية (الاتحاد الأوروبي) 2021/771**

من21 يناير 2021

استكمالاللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848 للبرلمان الأوروبي والمجلس من خلال وضع معايير وشروط محددةللضوابط المحاسبية الموثّقة في إطار الضوابط الرسمية على الإنتاج العضوي والضوابط

ضباطمجموعة المشغلين

(النص ذو الصلة لأغراض المنطقة الاقتصادية الأوروبية)

(OJ L 165، 11.5.2021، ص 25)

تمتصحيحه بواسطة:

► **ج1** التصحيح،OJ L 410 بتاريخ 18.11.2021، ص. 198 (2021/771) See More

▼ب

لائحةتفويض المفوضية (الاتحاد الأوروبي) 2021/771

من21 يناير 2021

استكمالاللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848 للبرلمان الأوروبي والمجلس منخلال وضع معايير وشروط محددة للضوابط المحاسبية الموثقة في إطار ضوابطالإنتاج الرسمية

الضوابطالبيئية والرسمية لمجموعات المشغلين

(النص ذو الصلة لأغراض المنطقة الاقتصادية الأوروبية)

المادة1

الضوابطالمحاسبية الموثقة

1.الفحص البدني*بالموقع*وفقاً للمادة 38 (3) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 848/ 2018،يجب أن تتضمن فحصاً للتتبع وفحصاً للرصيد المادي للمشغل أو مجموعة المشغلين،يتم إجراؤه من خلال فحوصات محاسبية موثقة.

2.تقوم السلطة المختصة، أو، حيثما ينطبق ذلك، السلطة أو الهيئة الإشرافية، بمراقبةالتتبع ومراقبة الرصيد المادي وفقاً للنموذج القياسي الوارد في السجل المكتوبالمنصوص عليه في المادة 38 (6). من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 848/ 2018.

3.لأغراض مراقبة التتبع ومراقبة توازن المواد، سيتم اختيار المنتجات ومجموعات المنتجاتوالفترة الخاضعة للتحقق على أساس المخاطر.

4.يجب أن تغطي مراقبة التتبع، كحد أدنى، العناصر التالية، مدعمة بالوثائق ذات الصلة،بما في ذلك سجلات المخزون والسجلات المالية:

أ) اسم وعنوان المورد، وإذا كان مختلفاً، اسم وعنوان المالك أو البائع أو مصدر المنتجات؛

ب) اسم وعنوان المستلم، وإذا كان مختلفاً، اسم المشتري أو مستورد المنتجات؛

ج) شهادة المورد وفقاً للمادة 35(6) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848؛

▼ج1

د) المعلومات المنصوص عليها في الملحق الثالث، القسم 2.1.1، من اللائحة (الاتحادالأوروبي) 2018/848؛

▼ب

ه) التحديد الصحيح للدفعة.

5.حيثما ينطبق ذلك، يجب أن تغطي مراقبة رصيد المواد العناصر التالية على الأقل،مدعمة بالمستندات ذات الصلة، بما في ذلك المخزون والسجلات المالية:

أ) نوع وكميات المنتجات المسلمة إلى الوحدة، وحيثما ينطبق ذلك، المواد المشتراةواستخدام هذه المواد، وحيثما ينطبق ذلك، تكوين المنتجات؛

ب) طبيعة وكميات المنتجات المخزنة في المبنى؛

▼ب

ج) نوع وكميات المنتجات التي غادرت وحدة المشغل أو مجموعة المشغلين إلى المبانيأو مرافق التخزين الخاصة بالمرسل إليه؛

د) في حالة المشغلين الذين يشترون ويبيعون المنتجات دون التعامل معها فعلياً، نوعوكمية المنتجات التي تم شراؤها أو بيعها، والموردين، وفي حالة الاختلاف، البائعونأو المصدرون والمشترون، وحيثما يكون المتلقون مختلف؛

ه) إنتاجية المنتجات التي تم الحصول عليها أو جمعها أو حصادها طوال العام السابق؛

و) العائد المقدر أو الفعلي للمنتجات التي تم الحصول عليها أو جمعها أو حصادها طوالالعام الحالي؛

ز) عدد و/أو وزن الماشية التي تتم إدارتها طوال العام الحالي والعام السابق؛

ح) أي خسارة أو زيادة أو نقصان في كمية المنتجات في أي مرحلة من مراحل الإنتاجوالتحضير والتوزيع.

ط) المنتجات العضوية أو التي يتم تحويلها والتي تباع في السوق على أنها غير عضوية.

المادة2

الضوابطالرسمية لمجموعات المشغلين

1.من أجل التصديق والتحقق من امتثال مجموعة من المشغلين، ستقوم السلطة المختصة،أو، حيثما ينطبق ذلك، سلطة أو هيئة الرقابة، بتعيين مفتشين أكفاء لتقييمأنظمة الرقابة الداخلية.

2.لأغراض تقييم إنشاء وتشغيل وصيانة نظام الضوابط الداخلية لمجموعة من المشغلين،ستحدد السلطة المختصة، أو، حيثما ينطبق ذلك، سلطة أو هيئة الرقابة،على الأقل ما يلي:

أ) تفي الإجراءات الموثقة لنظام الضوابط الداخلية المعمول به بالمتطلبات المنصوص‌عليها في اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848؛

ب) يتم تحديث قائمة أعضاء مجموعة المشغلين بالمعلومات المطلوبة عن كل عضوبشكل مستمر وتتوافق مع نطاق تطبيق الشهادة؛

ج) يستوفي جميع أعضاء مجموعة المشغلين المعايير المنصوص عليها في المادة 36(1)(أ) و(ب) و(هـ) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848 طوال مشاركتهم فيمجموعة المشغلين.

د) أن يكون عدد مفتشي نظام الرقابة الداخلية وتدريبهم وكفاءاتهم متناسباً وكافياً، وأنيكون هؤلاء المفتشون خاليين من تضارب المصالح؛

هـ) إجراء عمليات تفتيش داخلية لجميع أعضاء مجموعة المشغلين وأنشطتهم ووحداتالإنتاج أو المباني، بما في ذلك مراكز الشراء والتجميع الجماعية، مرة واحدةعلى الأقل في السنة وبطريقة موثقة؛

▼ب

و) لم يتم قبول الأعضاء الجدد أو وحدات الإنتاج الجديدة والأنشطة الجديدة للأعضاء الحاليين،مثل مراكز الشراء والتحصيل الجديدة، إلا بعد موافقة مدير نظام الضوابطالداخلية على أساس تقرير التفتيش الداخلي، وفقاً مع الإجراءات الموثقةلنظام الضوابط الداخلية التي تم تقديمها؛

ز) يتخذ مدير نظام الضوابط الداخلية الإجراءات المناسبة في حالات عدم الالتزام، بمافي ذلك المتابعة، وفقاً للإجراءات الموثقة لنظام الضوابط الداخلية التي تم تقديمها؛

ح) كانت الإخطارات المقدمة من مدير نظام الضوابط الداخلية إلى السلطة المختصةأو، حيثما ينطبق ذلك، سلطة أو هيئة الرقابة مناسبة وكافية؛

ط) يتم ضمان إمكانية التتبع الداخلي لجميع المنتجات وأعضاء مجموعة المشغلين منخلال تقدير الكميات ومقارنة أداء كل عضو في المجموعة المذكورة؛

ي) يتلقى أعضاء مجموعة المشغلين التدريب المناسب على إجراءات نظام الضوابطالداخلية ومتطلبات اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848.

3.يجب على السلطة المختصة أو، حيثما ينطبق ذلك، السلطة أو الهيئة الإشرافية إجراءتقييم للمخاطر لاختيار عينة من أعضاء مجموعة المشغلين لإجراء عمليات تفتيشجديدة وفقاً للمادة 38(4)(4) د)، من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848. وعندالقيام بذلك، يجب أن تأخذ في الاعتبار، على الأقل، حجم وقيمة الإنتاج وتقييم احتماليةعدم الامتثال لأحكام اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2018/848. سيتم إجراء عمليات‌التفتيش الجديدة فعلياً على الأرض بحضور الأعضاء المختارين.

4.تقوم السلطة المختصة، أو، حيثما ينطبق ذلك، سلطة أو هيئة المراقبة، بتخصيص‌فترة معقولة لمراقبة مجموعة من المشغلين، بما يتناسب مع نوع العمليةوهيكلها وحجمها ومنتجاتها وأنشطتها ونتائجها. نفس الشيء.

5.ستقوم السلطة المختصة، أو، حيثما ينطبق ذلك، سلطة أو هيئة الرقابة، بإجراء عمليات‌تدقيق شخصية للتحقق من كفاءات ومعرفة مفتشي نظام الضوابط الداخلية.

6.ستقوم السلطة المختصة أو، حيثما ينطبق ذلك، سلطة أو هيئة الرقابة بتحليل ما إذاكان هناك فشل في نظام الضوابط الداخلية مع الأخذ في الاعتبار عدد حالات عدم‌الامتثال التي لم يكتشفها مفتشو النظام المذكور، نتيجة التحقيق في سبب ونوععدم الامتثال.

المادة3

الدخول‌حيز التنفيذ والتطبيق

تدخل‌هذه اللائحة حيز التنفيذ بعد عشرين يوما من نشرها في*الجريدة الرسمية للاتحادالأوروبي*.

سيتم‌تطبيق هذه اللائحة اعتباراً من 1 يناير 2022.

يجب‌أن تكون هذه اللائحة إلزامية بجميع عناصرها وقابلة للتطبيق مباشرة في كل دولةعضو.